

## تصريح بتأسيس حزب سياسي

**الموضوع :** التصريح بتأسيس حزب سياسي طبقا للمرسوم عدد 87 لسنة 2011 المؤرخ في 24 سبتمبر 2011 والمتعلق بتنظيم الاحزاب السياسية.

### **المعروض على معالي رئيس الحكومة للجمهورية التونسية :**

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

**أما بعد ،**

نقدم الى جنابكم تصريحنا هذا راجين من معاليكم الترخيص لنا نحن اعضاء الهيئة التأسيسية لحزب "الرفاه التونسي" بتأسيس حزب سياسي يحمل اسم حزب "الرفاه التونسي" طبقا للمرسوم عدد 87 لسنة 2011 المؤرخ في 24 سبتمبر 2011 والمتعلق بتنظيم الاحزاب السياسية.

**تسمية الحزب :** حزب "الرفاه التونسي"

**شعار الحزب:** "يد تمسك غصن زيتون"

**مقر الحزب :** "73 ، شارع الهادي شاكر الطابق الثانى صفاقس"

#### **الغرض من تأسيس الحزب**

تحقيق الديمقراطية والعمل على تكريس مبدأ التعددية السياسية وتركيز مبادئ الاخلاق واحترام الحريات العامة والعمل على تطبيق القانون والفصل بين السلطات الثلاث واستقلال القضاء وحرية الصحافة وتكريس العدالة الاجتماعية ومبدأ سيادة الشعب وإرساء دعائم المجتمع المدني وحق الجهات الداخلية في تونس من التنمية والعمل على المساواة بينها وتوفير جميع المتطلبات الحافظة لكرامتها كالعامل على تحقيق وحدة المغرب العربي الكبير ايماننا منا بأنه يمثل المستقبل الواعد لوطننا ولم شمل الامة العربية والاسلامية لتحقيق الوحدة العربية.

أعضاء الهيئة التأسيسية: (حسب القائمة الاسمية لأعضاء الهيئة التأسيسية المرافقة لهذا)

مع احترامنا وتقديرنا لمعاليكم

**المصاحيب :**

1- عدد نظائر من النظام الاساسي للحزب

2- عدد نظائر من القائمة الاسمية لمؤسسي الحزب

3- تصريح بتأسيس حزب

الهيئة التأسيسية لحزب الرفاه التونسي:

النظام الأساسي لحزب

\*الرفاه التونسي\*

## الباب الأول : تأسيس الحزب وأهدافه

### المادة الاولى : تأسيس الحزب

صادق على هذا النظام الاساسي ولمدة غير محدودة حزب سياسي اطلق عليه على بركة الله تسمية حـزب "الرفاه التونسي" وهو خاضع للمرسوم عدد87 لسنة 2011 المؤرخ في 24 سبتمبر 2011 والمتعلق بتنظيم الاحزاب السياسية.

### المادة الثانية: تسمية الحزب وشعاره

اسم الحزب : حزب "الرفاه التونسي "

شعار الحزب : "يد تمسك غصن زيتون"

### المادة الثالثة: أهداف الحزب

حزب الرفاه التونسي يعمل في اطار القانون واحترام الحريات من أجل تحقيق أهدافه التالية :

1- اقرار الحرية والمساواة وتدعيم تكريس مبدأ حقوق الانسان وترسيخ قيم المواطنة واحترام مبادئ الجمهورية وعلوية القانون والديمقراطية والتعددية والتداول السلمي على السلطة وإطلاق الحريات المشروعة كحرية الرأي والتعبير والصحافة وحق تكوين الجمعيات وإصدار الصحف.

2 - تكريس مبدأ سيادة الشعب التونسي باعتباره الوحيد الذي يمثل الشرعية للحكم، والعمل على احترام مبدأ الفصل بين السلطات الثلاث ،واستقلالية القضاء مع احداث مجلس خاص مستقل ومنتخب تكون السلطة القضائية مسؤولة أمامه.

3- العمل على تعزيز مكانة تونس اقليميا وعالميا،و تحقيق الاندماج المغاربي والعربي والإسلامي وجعل تونس نافذة منفتحة على جميع بلدان العالم و قبلته لتعزيز الشراكة في جميع الميادين.

4- العمل على تنظيم القطاع العمومي والخاص قصد توفير أكبر عدد ممكن من فرص الشغل، ومساعدة ضعاف الحال،والاهتمام بالأسرة لأنها من أهم مكونات المجتمع،والعناية بالطفل وتفعيل القوانين التي تحميه،واتخاذ التدابير اللازمة للحد من الظواهر الاجتماعية التي انتشرت في مجتمعنا وأثرت فيه وسن القوانين الرادعة للمحافظة على الطفل باعتباره درع تونس ومستقبلها والعمل على تحسين مستوى المؤسسات التي ترعاه.

5- العمل على الحد من ظاهرة العنوسة وحماية المرأة وصون شرفها ،وانتقال المجتمع من الفساد الذي انتشر فيه وذلك بالدعوة للقيام باستفتاء حول مدى امكانية السماح للرجل بالتزوج بثانية وذلك تحقيقا للديمقراطية التي ينادي بها جميع أطراف المجتمع المدني.

6- العمل على المحافظة على كيان الاسرة وإضفاء الطمأنينة داخلها خاصة وأن مجلة الاحوال الشخصية تشكو العديد من النقائص وبات من الضروري مراجعتها و اتخاذ التدابير اللازمة لذلك.

- 7- تفعيل دور الشباب والعمل على تشريكه في كل الميادين وإسناد المسؤوليات اليهم وخلق جيل محب للوطن، ومعالجة الازمات الاجتماعية والاقتصادية والفكرية وبعث آفاق جديدة حتى يساهم في تطوير البلاد.
- 8- العمل على بناء اقتصاد حر وقوي منفتح على العالم معتمدا على الامكانيات الوطنية في كافة المجالات خاصة في الميدان الفلاحي حتى نصل الى الاكتفاء الذاتي ونحقق التوازن بين جميع المناطق في تونس ومحاولة القضاء على الفقر والبطالة تدريجيا.
- 9- التصدي للحد من الاحتكار وحماية المنتجين والمستثمرين من المنافسة غير المشروعة واعتماد معايير ونظم فاعلة في جميع المجالات.
- 10- تشجيع انتاج الزراعات الكبرى للوصول الى الاكتفاء الذاتي كمرحلة أولى وللتصدير كمرحلة ثانية كتشجيع صغار الفلاحين للحد من النزوح والنهوض بالفلاحة.
- 11- دعم مقومات الهوية الوطنية وتطوير الحياة الثقافية قصد الارتقاء بالوعي الحضاري وفتح المجالات أمام الابداع الفكري والأدبي والفني بجميع أشكاله.
- 12- توفير الارضية الملائمة للمربي حتى ينهض بالناشئة ووضع الخطط التعليمية لذلك .
- 13- النهوض بقطاع الصحة حتى نضمن الصحة السليمة للفرد وذلك بوضع خطة طويلة المدى للرعاية الصحية بكافة تراب الجمهورية لا تتغير بتغير الأشخاص وإيجاد الحلول المناسبة للوصول بهذا القطاع الى المستوى المطلوب والذي يتماشى وتطلعات المواطن التونسي .
- 14- العمل على القضاء على ظاهرة انتشار المخدرات وذلك بوضع آليات جديدة وفعالة وسن قانون جديد أكثر صرامة حتى نحمل جيلا كاملا، و تكثيف الحملات الوطنية بمشاركة الاخصائيين ورجال الدين ،وحصص التوعية من طرف المربين داخل المدارس والمعاهد وداخل الاسرة حتى يقوم كل من خلال موقعه بدوره في ابراز مخاطر هذه السموم.
- 15- العمل على المحافظة على البيئة والحد من التلوث الذي يتهدد صحة المواطن من خلال التوعية عبر جميع الوسائل المرئية والمسموعة والمكتوبة وسن القوانين الرادعة على كل من يساهم في تلويثها .
- 16- ايلاء أهمية كبرى ومتميزة للمنظومة الامنية لأنه من دون أمن لا يمكن العيش ولأنه بالأمن تستقر البلاد وتنهض وتتقدم على جميع المستويات، وذلك بتغيير المنظومة الامنية وإعادة النظر في المنهج الذي كان متبعا قديما وإعادة صياغته وتوجيهه التوجيه الصحيح من خلال رد الاعتبار لرجل الامن وتأهيله مهنيا وفكريا والعمل على جعله يحظى بالعيش الكريم من خلال توفير الظروف المادية والمعنوية المناسبة له حتى يتمكن من أداء واجبه في أحسن الظروف.

## الباب الثاني : العضوية

### الفصل 1 : شروط العضوية

يشترط في العضو ان يكون حاملا للجنسية التونسية ولا يقل سنه عن 16 سنة غير منخرط في أي حزب سياسي آخر.

### الفصل 2 : واجبات العضو

- 1- الالتزام بقوانين الحزب و قراراته و المواقف الصادرة عن مسؤوليه.
- 2- المساهمة الفعالة في نشاط الحزب.
- 3- المحافظة على سرية القرارات و المداولات الداخلية للحزب.
- 4- المواظبة على دفع الاشتراك السنوي بانتظام.
- 5- التحلي بالاستقامة و حسن السلوك.
- 6- العمل على انجاح التظاهرات و الفعاليات التي ينظمها الحزب.
- 7- أن لا يتقلد أي منصب سياسي إلا بموافقة المكتب السياسي للحزب.

### الفصل 3: حقوق العضو

- 1- المشاركة في أعمال الحزب و في إتخاذ القرارات بطريقة ديمقراطية.
- 2- الترشح لتحمل المسؤوليات القيادية .
- 3- ان لا يتخذ ضده أي قرار يحد من حقوق العضوية إلا بقرار من لجنة النظام.
- 4- مراقبة اعمال الهياكل من خلال اعداد تقارير تقدم للمحليات.

### الفصل 4 : اكتساب العضوية

تكتسب العضوية في الحزب بناء على طلب شخصي ممضى بعد تعمير استمارة في الغرض. و يسجل العضو في سجلات الاعضاء.

### الفصل 5 : تعليق العضوية أو فقدانها

- 1- تعلق العضوية في صورة وجود مانع قانوني او بقرار من لجنة النظام.
- 2- تنتهي العضوية بعد تقدم العضو بمطلب استقالة في الغرض وفق مقتضيات النظام الاساسي أو بالفصل او بالوفاة.

### • و يفصل العضو في الحالات التالية:

- 1- المخالفة الواضحة و الخطيرة للنظام الداخلي للحزب او البرنامج السياسي.
- 2- صدور حكم قضائي بات بالإدانة.

- 3- انعدام الانضباط التنظيمي و الغياب المتكرر عن تنفيذ المهام و القرارات التنظيمية.
- 4- سوء السلوك او التصرف داخل الحزب او مع الاعضاء.
- 5- استغلال مهامه داخل الحزب لمصالحه الخاصة.
- 6- عدم دفع الاشتراك السنوي لعامين متتالين بعد توجيه تنبيه برسالة مضمونة الوصول مع الاعلام بالبلوغ ومنحه اجلا قدره ثلاثين يوما.
- 7- سوء التصرف في أموال و ممتلكات الحزب.

## الباب الثالث: هياكل الحزب التنظيمية

### I- المؤتمر العام :

**الفصل 6 :** يتكون المؤتمر العام للحزب من اعضاء المكتب السياسي و نواب الجهات وأعضاء لجنة النظام ودائرة الرقابة المالية.

**الفصل 7 :** يقوم المؤتمر العام بـ:

- تعديل و اقرار برنامج الحزب و نظامه الداخلي.
  - مناقشة تقارير المكتب السياسي السياسية و التنظيمية.
  - مناقشة اعمال الدوائر الحزبية و ابراء الذمة المالية للمكتب السياسي.
  - انتخاب اعضاء المكتب السياسي للحزب بالاقتراع السري.
  - انتخاب اعضاء دائرة الرقابة المالية و اعضاء لجنة النظام.
- الفصل 8 :** ينعقد المؤتمر في دورته العادية كل اربع سنوات و بصفة استثنائية بقرار من الامانة العامة و تكون جلساته قانونية بحضور ثلثي الاعضاء.

### II- المكتب السياسي :

**الفصل 9 :** يقع انتخاب المكتب السياسي من المؤتمر العام بالاقتراع السري و يكون عدد اعضائه 11 عضوا و لا يمكن لعضو المكتب السياسي تجديد ترشحه لأكثر من دورتين.

**الفصل 10 :** ينتخب الامين العام للحزب من بين اعضاء المكتب السياسي بأغلبية 50+1 ( خمسين زائد واحد ).

**الفصل 11 :** يعد المكتب السياسي للحزب الهيكل الوحيد المختص بتعيين وكيلا ماليا يكون مسؤولا عن اعداد القوائم المالية.

**الفصل 12 :** يجتمع المكتب السياسي مرة واحدة في الاسبوع لاستعراض و تقييم سير العمل في الحزب ودوائره وإصدار القرارات والتوجيهات اللازمة على ان يكون واحد من اعضائه مسؤولا عن المهام الموكولة له عن فترة ما بين الاجتماعين.

و يجوز له الاجتماع بصفة طارئة اذا دعت الظروف الى ذلك.

**الفصل 13 :** يعد النصاب قانونيا في اجتماعات المكتب السياسي بحضور نصف الاعضاء.

**الفصل 14 :** تصدر قرارات المكتب السياسي بأغلبية 50+1 من الحاضرين إلا في الحالات التي نص على خلافها النظام الداخلي.

**الفصل 15 :** يعتبر المكتب السياسي مسؤولاً مسؤولية جماعية فيما يخص تنفيذ مهامه.

**الفصل 16:** يقع تجميد مهام العضو في المكتب السياسي إذا تغيب عن أربعة اجتماعات متتالية دون أسباب مقنعة.

**الفصل 17 :** تتمثل مهام المكتب السياسي في :

- تنفيذ القرارات و الخطط التي يضعها المؤتمر العام و الامانة العامة في جميع المجالات.
- قيادة الحزب و مراقبة اعماله و متابعة تنفيذ البرامج التي يضعها.
- الاشراف على التنظيم و الحياة الداخلية للحزب.
- تنظيم و تدبير العلاقات الخارجية للحزب.
- الاطلاع على المخالفات المتعلقة بالانضباط و تطبيق النظام الداخلي و اتخاذ الاجراءات و التدابير اللازمة من خلال تقارير الدوائر الجهوية و لجان الرقابة المالية.
- تدبير ادارة و ممتلكات و أموال الحزب.
- تمثيل الحزب في جميع المجالات الرسمية و الشعبية، الوطنية و العربية و الدولية و تفويض من يمثله للغرض.
- الدعوة لاجتماع المؤتمر العام للحزب بموافقة الامانة العامة و اعداد جدول اعماله و تقديم تقارير في الغرض.
- السهر على حسن تطبيق النظام الداخلي للحزب و الالتزام بالبرنامج السياسي المقرر من المؤتمر العام.
- متابعة اداء اعضاء الحزب المتحملين لمسؤوليات عمومية.
- المتابعة السياسية للعمل الحكومي.

**الفصل 18 :** لكل عضو في الحزب مضي على انخراطه عامين على الاقل حق الترشح للمكتب السياسي غير ان هذا الشرط لا يطبق في المؤتمر الاول ويدخل حيز التطبيق مباشرة منذ بداية الترخيص القانوني للحزب.

**الفصل 19 :** يضع المكتب السياسي لائحة داخلية خاصة لتنظيم أعماله.

**الفصل 20 :** المكاتب الجهوية و المكاتب المحلية :

- **المكاتب الجهوية :** يتكون المكتب الجهوي من سبعة اعضاء يقع انتخابهم في مؤتمر جهوي يشرف عليه المكتب السياسي و يشترط للترشح للمكتب الجهوي ان يكون المترشح قد قضى عاما على الاقل كعضو بالحزب و لم تصدر عقوبة في شأنه من الفئة الاولى او الثانية اضافة الى ان يكون خالص الانخراط و تتوزع المهام بينهم كالآتي:

1- كاتب عام جهوي

2- كاتب عام جهوي مساعد مسؤول عن الادارة و المالية.

3- كاتب عام جهوي مساعد مسؤول عن الانخراط و الهيكلة.

4- كاتب عام جهوي مساعد مسؤول عن العلاقات مع الاحزاب و المنظمات و العمل الجماهيري.

5- كاتب عام جهوي مساعد مسؤول عن الشباب و التكوين و التعبئة.

6- كاتب عام جهوي مساعد مسؤول عن الاعلام و الثقافة.

### - المكاتب المحلية :

- تشكل المكاتب المحلية في كل معتمدية يتوفر فيها على الاقل خمسون منخرطا تحت اشراف المكتب الجهوي واستثنائيا بالتنسيق مع اعضاء الامانة العامة بكل جهة.
- يتم انتخاب المكتب المحلي في مؤتمر تحت اشراف هياكل الحزب الجهوية و المركزية.
- يتولى المكتب المحلي نفس الخطط الموكولة للمكتب الجهوي و للمكتب المحلي و بالتنسيق مع المكتب الجهوي تكوين وحدات خارج النطاق المحلي.
- يشترط في المترشح ان يكون قد قضى عاما على الأقل كعضو بالحزب و ان يكون خالص الانخراط.

### III- الامانة العامة :

#### **الفصل 21 :** تتشكل الامانة العامة من :

- 1- المكتب السياسي
- 2- رئيس لجنة النظام و رئيس دائرة الرقابة المالية
- 3- أعضاء الأمانة العامة : يتم اختيار اعضاء الامانة من الجهات بالانتخاب السري و المباشر و ذلك باعتماد قاعدة ممثلين اثنين عن كل جهة و بصفة استثنائية يتم انتخاب الامانة العامة من بين المؤتمرين الحاضرين في هذا المؤتمر التأسيسي.

#### **الفصل 22 :** تعتبر الامانة العامة عند انعقادها أعلى سلطة في الحزب بين دورتي المؤتمر العام.

و تتمثل مهامها في :

- متابعة الاداء الحزبي على جميع المستويات.
- متابعة تطبيق اللائحة الداخلية للحزب و التأكد من مطابقة سياسات آليات عمل المناطق لقرارات المؤتمر العام والتوجهات العامة للحزب.
- مناقشة قرارات و أعمال و تقارير المكتب السياسي و اتخاذ القرارات المناسبة بشأنها.
- مناقشة المواضيع التي يطرحها المكتب السياسي او الامانة العامة و يتم الحسم في المسائل الخلافية بالأغلبية.
- متابعة الاداء السياسي و الإداري و المالي للحزب.
- خلق نظم مبتكرة للإتصال و تنشيط الأعضاء.
- تطوير و تنشيط عمل الدوائر في جميع المناطق.
- إحالة عضو أو أكثر من المكتب السياسي أو الأمانة العامة على لجنة النظام.
- النظر في سد الشغور الحاصل في المكتب السياسي.



**الفصل 23 :** تجتمع الأمانة العامة دوريا كل ثلاثة اشهر بدعوة من رئيسها لاستعراض و تقييم سير العمل في دوائر الحزب و اصدار القرارات و التوجيهات اللازمة على ان يكون كل واحد من اعضائها مسؤولا عن المهام الموكولة اليه عن فترة ما بين الاجتماعين و يجوز عقد اجتماعات طارئة كلما اضطرت الظروف لذلك.

و يجوز دعوتها استثنائيا بدعوة من المكتب السياسي او بطلب خطي من نصف اعضائها موجه الى رئيسها مع تحديد سبب الدعوة.

**الفصل 24 :** اجتماعات الامانة العامة تكون قانونية في صورة توفر ثلثي اعضائها.

**الفصل 25 :** تنتخب الامانة العامة من بين اعضائها رئيسا و نائبين و منسقي الدوائر التنظيمية العاملين بها و لا يكونون اعضاء مرشحين في المكتب السياسي و تحدد مهامهم في لائحتها الداخلية.

**الفصل 26:** تنظيم الامانة العامة وفق 6 دوائر عمل يضاف الى دوائر العمل منسق من الامانة العامة لكل دائرة وقع تحديدها

**الفصل 27 :** تصدر الامانة العامة قراراتها بالأغلبية المطلقة 50% + 1 إلا في الحالات التي نص فيها النظام الداخلي على خلاف ذلك.

#### **IV- لجنة النظام :**

**الفصل 28 :** تتكون لجنة النظام من تسعة أعضاء يتم انتخابهم مباشرة من المؤتمر من بين المؤتمرين.

**الفصل 29 :** تتمثل مهمة لجنة النظام في ممارسة السلطة التأديبية و تعهد بالنظر في الملفات المحالة عليها من الهياكل ذات النظر المنصوص عليها بهذا النظام.

**الفصل 30 :** يتم تحديد طرق العمل و كيفية اتخاذ القرارات داخل لجنة النظام بلائحة تصدر من الامانة العامة في أول إجتماع لها.

### **الباب الرابع : العقوبات التنظيمية**

**الفصل 31 :** تتمثل العقوبات التنظيمية في: ألتنبيه اللوم، الإنذار ألتجميد الفصل، الفصل مع نشر القرار.

**الفصل 32 :** تكثيف العقوبة التنظيمية حسب درجة الفعل المخالف.

**- الدرجة الأولى:** تتراوح عقوبتها بين الفصل و الفصل مع نشر القرار و تتمثل هذه المخالفات في :

\* مخالفة الباب الاول من النظام الداخلي و البرنامج السياسي.

\* ارتكاب جنحة مخلة بالشرف.

\* التعامل غير المشروع مع جهة معادية او افشاء اسرار الحزب.

**- الدرجة الثانية :** تتراوح عقوبة الفعل المخالف بين التجميد و الفصل و هذه المخالفات هي :

\* مخالفة قرارات و توجهات الحزب و عدم التقيد بها.

\* مخالفة النظام الداخلي للحزب.

\* عدم احترام القرارات المتخذة من هيكل الحزب او رفض تنفيذ المهام الموكولة له.

\* مناقشة القضايا التنظيمية خارج الاطر.

\* الاساءة الى الاعضاء الاخرين و عدم احترامهم صلب الحزب.

- **الدرجة الثالثة** : تتراوح عقوبتها بين اللوم و الانذار و هذه المخالفات متمثلة في :

\* عدم حضور اجتماعات الحزب بدون سبب مقبول لاجتماعين دوريين متتالين.

- **الدرجة الرابعة** : تتراوح عقوبتها بين التنبيه و اللوم وهذه المخالفات هي :

\* التأخر عن الاجتماع دون عذر.

\* عدم القيام بواجب الثقافة الذاتية.

\* مخالفة نظام سير الجلسات.

**الفصل 33** : تكرار المخالفة موجب لتشديد العقوبة.

**الفصل 34** : يقوم المكتب السياسي بتنفيذ احدى العقوبتين:

- الفصل مع النشر.

- التجميد من المسؤولية.

تشكل لجان تحقيق للنظر في المخالفة أو المخالفات المرتكبة قبل اصدار القرار التأديبي و يستثنى من هذه الشكلية المخالفات التي يعاقب عليها بالتنبيه او اللوم.

**الفصل 35** : يمكن مراجعة العقوبة النهائية الصادرة عن لجنة النظام اما العقوبة المقررة من المكتب السياسي فلا يجوز الطعن فيها إلا من قبل الأمانة العامة.

**الفصل 36** : يمكن ان تصدر كل عقوبة بصفة منفصلة او مقترنة بعقوبات صادرة عن لجنة النظام.

**الفصل 37** : لا يمكن ان يصدر الحكم في شكل عقوبتين عن مخالفة واحدة.

**الفصل 38** : يتمتع العضو المرتكب لمخالفة من المخالفات الآتية الذكر حق الدفاع عن نفسه وإبداء رأيه و منحه الفرصة لإثبات براءته و كل حكم لا يستجيب لهاته الشروط يجوز ابطاله.

**الفصل 39** : في صورة غياب العضو المرتكب للمخالفة عن الجلسة المقررة من طرف اللجنة المكلفة للنظر في الافعال المنسوبة اليه فانه يقع استدعاؤه قبل موعد الجلسة الثانية بأسبوع على الأقل وفي صورة تكرار عدم حضوره بعد التأكد من بلوغ الاستدعاء اليه يقع البت في المخالفة وإسناد العقوبة المناسبة لها وفق مقتضيات هذا النظام.

## الباب الخامس: الشؤون المالية

**الفصل 40** : تبدأ السنة المالية من أول جانفي و تنتهي بنهاية ديسمبر من كل سنة.

**الفصل 41 :** تتكون موارد الحزب من معاليم الانضمام واشتراكات الاعضاء بمختلف أصنافها وتبرعاتهم وحصيلة عائدات استثمار أمواله.

**الفصل 42 :** يحدد المؤتمر قيمة الاشتراك و رسم العضوية و يجوز تحصيله شهريا او سنويا غير انه و بصفة استثنائية و قبل انعقاد المؤتمر الاول تحدد ذلك الأمانة العامة.

**الفصل 43 :** تحتفظ الفروع المحلية والجهوية بنسبة 50 % من الاشتراكات و التبرعات من اعضائها لتمويل نشاطها و النصف الباقي للمكتب المركزي.

**الفصل 44:** يجوز للحزب تلقي التبرعات والهبات من غير أعضائه على النحو الذي يجيزه القانون التونسي.

**الفصل 45 :** لا يجوز صرف أموال الحزب إلا على أغراضه و أهدافه.

**الفصل 46 :** يودع الحزب امواله في احد البنوك التونسية.

**الفصل 47 :** تختار الدائرة العامة مراقب حسابات الحزب و تتم المراجعة الحسابية سنويا.

**الفصل 48 :** يعرض الحساب السنوي للأمانة العامة لإقراره و ينشر ملخص منه في صحافة الحزب كما يعرض التقرير المالي الختامي السنوي على الامانة العامة.

**الفصل 49 :** تراعى احكام قانون الاحزاب بشأن الجوانب المالية كما تراعى كافة قوانين الدولة المنظمة للأموال المالية بالنسبة للحزب.

**الفصل 50 :** تتم عمليات الصرف و الشراءات و السحب من الحسابات البنكية للحزب من قبل الامين العام وضو المكتب السياسي المسؤول عن الشؤون المالية.

## الباب السادس : تعليق نشاط الحزب أو حله

**الفصل 51:** لا يمكن حل الحزب أو تعليق نشاطه مؤقتا إلا بقرار صادر عن المؤتمر العام بأغلبية الثلثين وتصفى جميع ممتلكات الحزب ويتم خلاص جميع ديونه ثم تؤول أمواله عند حله الى المؤسسات و الجمعيات الخيرية والجهات التي يحددها المؤتمر الذي اتخذ قرار الحل.

## الباب السابع: دمج الحزب

**الفصل 52 :** يكون دمج الحزب مع أي حزب اخر بقرار صادر عن المؤتمر العام بأغلبية الثلثين. و تؤول أموال الحزب في حالة الدمج الى أموال الحزب الجديد.

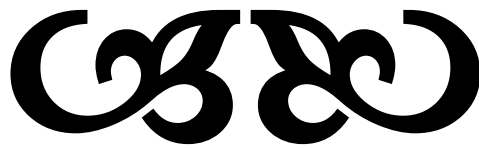
# المقدمة

ان ثورة 14 جانفي تمثل صحوة المواطن التونسي وبداية لمستقبل زاهر لتونس الغد وشعبها دون تمييز. وهذه الثورة لا تقف عند القطع مع الماضي الفاسد وإنما ستتواصل مسيرتها نحو الافضل وذلك بالتصدي للأزمات التي نشأت في ظل العهد البائد وهي أزمات ليست باليسيرة ، منها الاقتصاد الهش والبطالة، وتعليم قاصر لا يواجه تحديات العولمة، كما ظهرت الرشوة وانتشرت البيروقراطية في جميع المؤسسات. كما تعد تهمة غالبية الشعب والاقتصار على قلة من الانتهازيين المحتكمين بالسلطة والملتفتين حولها الى حد الوصول الى الانحراف بالتشريعات في مجلس النواب وان **حزب الرفاه التونسي** يؤكد ان ما انتجه النظام البائد هو الانحراف بمنظومة القيم الاخلاقية والتي بعث من اجلها سيد الخلق رسولنا الكريم صلى الله عليه وسلم عندما قال : " انما بعثت لأتمم مكارم الاخلاق ".

**وحزب الرفاه التونسي** مؤمن ان مستقبل تونس الغد يتطلب منا الكثير من الجهد والوحدة والتماسك وذلك بتمكين المواطن التونسي من تفعيل دوره تجاه المجتمع وتجاه الوطن وذلك في ظل التآزر والإحساس بالآخر انطلاقا من احترام القانون وتطبيقه على الجميع دون تمييز وان كل فرد في هذا المجتمع له حقوق وعليه واجبات وإنما جميعا مسؤولون عن تونس وأرضها وكيانها المادي والمعنوي.

وانطلاقا من ايماننا بالقدرة على تخطي الصعاب ومواجهة الازمات بالتحلي بالأخلاق وإيجاد الحلول المناسبة للمشاكل التي يتخبط فيها المجتمع خاصة منها الاجتماعية والاقتصادية و من واقع هذه المسؤولية فإننا نتقدم ببرنامجا كحزب سياسي يسعى الى المساهمة في بناء دولة مسلمة حرة ديمقراطية متقدمة تنبذ العنف والتطرف وترنو الي الالتحاق بمصاف الدول المتقدمة .

كما ترنو الى اعطاء صورة ناصعة البياض عن المواطن التونسي المسلم المتخلق المتشبع بروح الاسلام السمحة.



## النظام الأساسي \*لحزب الرفاه التونسي\*

I. التأسيس :

صادق على هذا النظام الاساسي ولمدة غير محدودة حزب سياسي اطلق عليه على بركة الله تسمية "حزب الرفاه التونسي" وهو خاضع للمرسوم عدد 87 لسنة 2011 المؤرخ في 24 سبتمبر 2011 والمتعلق بتنظيم الاحزاب السياسية.

II. تسمية الحزب وشعاره:

اسم الحزب : "حزب الرفاه التونسي "

شعار الحزب : "يد تمسك غصن زيتون"

III. أهداف الحزب:

أولا : المجال السياسي

لقد عانى الشعب التونسي من التضييق و التهميش السياسي منذ الاستقلال الى غاية يوم 14 جانفي يوم الثورة على الظلم والاستبداد ويوم اعلان بداية الحرية والديمقراطية وسيادة الشعب.

وعلى هذا الاساس فانه لزام علينا أن نكون من ضمن المنادين بهذه المبادئ والمدافعين عنها والنضال من أجلها خاصة وأنها زرعت في نفس التونسي شعورا جميلا ألا وهو الشعور بالحرية والكرامة وبالتالي فإن "حزب الرفاه التونسي" ينادي بهذه المبادئ وهي :

1- إقرار الحرية والمساواة كمبادئ أساسية للحياة الفردية والجماعية مثلما نصت عليها الشريعة الاسلامية وتدعيم تكريس مبادئ حقوق الإنسان كما وردت في جميع المعاهدات والمواثيق الدولية.

2- أهمية إطلاق الحريات المشروعة كحرية الرأي والتعبير وحرية الاعلام والصحافة والنشر وحق تكوين الجمعيات وإصدار الصحف والمجلات وحرية التعبير بدون ثلب أو تهجم على الغير.

3- ترسيخ قيم المواطنة واحترام مبادئ الجمهورية وعلوية القانون والديمقراطية والتعددية والتداول السلمي على السلطة والمشاركة في الانتخابات على جميع المستويات.

4- ارساء دعائم الدولة المدنية وبناء نظام ديمقراطي يقوم على اساس الجمهورية وتكريس سيادة الشعب التونسي وهو الوحيد الذي يمثل الشرعية السياسية للحكم كما يضمن حياد الادارة وهذا لا يتم إلا بالعمل على الفصل بين السلطات الثلاث.

5- العمل على تكريس مبدأ الفصل بين السلطات الثلاث: التنفيذية و التشريعية و القضائية.

6- ضرورة تفعيل استقلال القضاء استقلالاً تاماً عن السلطة التنفيذية دون توجيه او اشراف من أي سلطة سيادية مع إيلاء أهمية خاصة بالجهاز القضائي و ذلك ببعث مجلس خاص مستقل منتخب من عموم الشعب تتمثل مهمته

في مراقبة اعماله بكل حياد و شفافية و يكون مسؤولاً امام هذا الجهاز حتى لا نصبح أمام سلطة ديكتاتورية جديدة منفردة بسلطة القرار دون رقيب أو حسيب.

7- احترام إرادة الشعب في اختيار هيئات السلطات الثلاث، تشريعية تنفيذية وقضائية عن طريق اعتماد الانتخاب كوسيلة اختيار الممثلين للهيئات والمؤسسات المعبرة عن الجماعة الوطنية.

8- حرية ممارسة الشعب حقه في تكوين احزاب سياسية تمارس نشاطها في ضل الالتزام بالقانون والتداول السلمي على السلطة عبر انتخابات حرة ومباشرة.

9- العمل على تحييد الصحافة والقضاء على تزوير ارادة الشعب التونسي بتكريس دور المراقبين والمنظمات الحقوقية للحد من الظواهر السلبية اثناء العملية الانتخابية كالتزوير وشراء اصوات الناخبين.

10- القضاء على سياسة التهميش والإقصاء وإبعاد المعارضة بقصد الانفراد بالسلطة.

11- احداث اجهزة رقابة مستقلة دائمة ولصيقة على كافة المؤسسات والهيئات حتى تقف سدا منيعا ضد الفساد والنهب والمحسوبية والاستبداد السياسي واحتكار السلطة.

ثانياً : المجال الاقتصادي

- الاقتصاد الحر الضامن للعدالة الاجتماعية

يرى الحزب أن الاقتصاد الحر القوي المنفتح على العالم دون احتكار أو فساد هو الطريق الامثل لتحقيق النمو والاستقرار ايماناً من الحزب و قناعته الراسخة بأن تونس تمتلك من المقومات ما يؤهلها لتحقيق الاكتفاء الذاتي فانه لا بد من توخي ما يلي :

1- تفعيل دور الدولة بضمان حرية الأسواق و مراقبتها و تشجيع الاستثمار بكامل تراب الجمهورية.

2- العمل على ضمان تحسين الحد الأدنى اللازم لتوفير الحياة الكريمة.

3- اعداد برامج و مخططات تنموية لإعادة هيكلة الاقتصاد التونسي تشريعياً وتنفيذياً والانتقال به من الاقتصاد الاستهلاكي الى الاقتصاد الانتاجي.

4- حماية المنتجين والمستثمرين من المنافسة غير المشروعة و حماية المستهلكين من خلال تكريس معايير ونظم تضمن جودة السلع بالأسواق وتعظيم الاستفادة من اتفاقيات التجارة الدولية وزيادة الصادرات وتشجيع الاستثمار

في جميع المجالات الاقتصادية والصناعية والخدمات من أجل تحقيق التوازن بين الإنتاج والاستيراد وتنمية موارد الدولة بما يضمن قدرتها على توفير الحد الأدنى من المدخول للطبقات الفقيرة.

### - المجال الفلاحي:

- 1- تشجيع إنتاج الزراعات الكبرى (القمح والشعير) من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي والحد من التوريد.
- 2- العمل على توفير كل ما تتطلبه الزراعة من أسمدة و بذور وخاصة والاهم توفير المياه.
- 3- الإنفتاح على البلدان الحدودية خاصة ليبيا والجزائر والتكامل معهما اقتصاديا بما من شأنه المساعدة على تحقيق الأمن الغذائي.

- 4- توفير الموارد المائية اللازمة لري الأراضي الفلاحية، وترشيد استهلاكها.
- مساعدة الفلاحين اللذين يملكون مساحات شاسعة مستغلة في الزراعات الكبرى على منح تراخيص والمساعدة على حفر الآبار الارتوازية و ذلك وفق دراسات علمية للطبقة المائية .
- تشجيع صغار الفلاحين عن طريق منحهم قروض ميسرة بقصد تشجيعهم وترغيبهم على العمل الفلاحي
- 5- العمل على تنمية الثروة الحيوانية من خلال التشجيع على الاهتمام بهذا القطاع وبتخفيض ثمن العلف ليصبح في متناول الفلاح .
- 6- المحافظة على الثروة السمكية والعمل على تشديد العقاب بالسجن والترفيغ في الخطية على المخالفين للقوانين وخاصة اللذين يتعمدون الصيد العشوائي.

### ثالثا : المجال الاجتماعي

لقد عاش معظم الشعب التونسي وخاصة الفئات المتوسطة والضعيفة التهميش والحرمان من طرف النظام البائد وأزلامه اللذين استغلوا قربهم من النظام ليعيثوا في ثروات البلاد فسادا على حساب الشعب الذي بقي مهمشا ولم ينعم بالاستقرار والرفاه والحال أن ثروات البلاد الكثيرة والكبيرة لو تم توظيفها في اطارها الصحيح ولو كانت الايادي نظيفة و المسؤولين شرفاء ووطنيين ويحافظون على الامانة التي كلفوا بها أنفسهم رغما عن ارادة الشعب لكان ينعم برغد العيش. وسوف يهتم "حزب الرفاه التونسي" بالجانب الاجتماعي والوقوف الى جانب الفئة الضعيفة والمهمشة وانتشالها من الخصاصة والعمل على لم شمل جميع التونسيين والتونسيات ومحاولة الوقوف جميعا متضامنين على تخطى هذه المرحلة الصعبة بأن نمد يد العون الى بعضنا البعض وأن نحاول مساعدة العاطلين عن العمل الى حين ايجاد فرص عمل لجميع الشرائح والقضاء على البطالة تدريجيا وذلك بتبني الدولة تشغيل العاطلين عن العمل وتوفير فرص العمل المناسبة.

- 1- ان تتكفل الدولة بصرف منحة بطالة لكل عاطل عن العمل تتماشى وإمكانيات الدولة ومستوى المعيشة في البلاد وفق قوائم مدروسة لكل حالة الى حين توفير مواطن العمل للمنتفعين بهذه المنحة التي سوف تلغى بمجرد ايجاد أو حصول المنتفع على شغل وإذا ما رفض المنتفع العمل يحرم من المنحة.

2- العمل على تكثيف المراقبة حول ترسيم جميع العملة لدى المؤجرين الخواص حتى نضمن أكثر مصداقية في تعداد العاطلين عن العمل **مثال** : إلزام كل مقاول في ميدان البناء التصريح بمجموع العملة الذين يشتغلون لديه ويمنع عليه منعاً باتاً تشغيل عامل دون تصريح وتأمين. وحتى لا تقع تجاوزات لا بد على العامل من حمل شارة badge أثناء عمله تحمل بياناته الخاصة بما فيها رقم انخراطه بصندوق الضمان الاجتماعي المدون بالمنظومة مع احداث أجهزة رقابية ميدانية وأثناء المراقبة و اذا تم ضبط عامل لا يحمل الشارة واتضح أنه غير مصرح به يعرض المقاول لعقوبات مادية كبيرة وهنا لا بد من الصرامة في تطبيق القانون على الجميع. وفي نفس الوقت العمل على حماية الاعراف وحث العامل على المواظبة على العمل وتوفير الإنتاج.

3- توفير النقل المجاني للتلاميذ و الطلبة من ابناء المتحصّلين على الأجر الأدنى لتخفيف العبء على رب الاسرة.

4- توفير العلاج المجاني لذوي الدخل المحدود والأرامل والأيتام.

5- العمل على توفير مساكن شعبية لائقة بأثمان مدروسة على ان يكون الدفع طويل المدى وبالتالي محاولة القضاء على الاحياء القصديرية.

6- تعبيد المسالك الفلاحية بكافة تراب الجمهورية وإيصال الماء الصالح للشرب والنور الكهربائي.

### **- في خصوص الأسرة التونسية :**

الأسرة هي أهم مكونات المجتمع التونسي بحيث أن التطور في تونس يرتكز أساسا على تطور الأسرة كبنية أساسية. والأسرة في تونس قد أصابها التفكك نتيجة لتراكم المصاعب الإقتصادية، والمشكلات الإجتماعية و من الضروري أن يحظى جميع أفراد المجتمع التونسي بالإهتمام، ليقوموا بأدوارهم في بناء مجتمع قوي ومتين وحتى نهض بالأسرة لا بد من الإهتمام بالآتي :

**اولا :** العناية بالطفل الذي يمثل مستقبل تونس وصورتها الناصعة فلا بد أن يحظى باهتمام الدولة والتدخل الوجودي في تنشئته وتربيته وأن ينال حقه الذي كفله له الإسلام بحيث لا بد أن يجد الرعاية الصحية والاجتماعية والتعليمية اللازمة. والطفل في تونس ورغم القوانين الصادرة التي تكفل له حقوقه إلا أن هذه الحقوق بقيت حبرا على ورق فأطفال المناطق الداخلية لا يتمتعون بالرعاية الصحية والاجتماعية والتعليمية الكافية وهو ما يندر بالخطر.

**ثانيا :** اتخاذ التدابير اللازمة والسريعة للحد من الظواهر العديدة التي انتشرت بين صفوف الاطفال والشباب بمجتمعنا، فالأطفال يعانون من التهميش، و الفقر وضعف الحالة المادية للأسرة، والعزوف عن التعليم فتنفشت ظاهرة أطفال الشوارع وفاقد السند ونتاج عنها ظواهر أخلاقية و أمنية، مثل:انتشار السرقات في الشوارع، والانخراط في مجال تجارة المخدرات والإدمان الذي يعتبر خطراً يهدّد هؤلاء الأطفال كاستنشاق الديليون والكولة ... الخ وهذه التصرفات أصبحت متفشية بشكل غريب حتى لدى أطفال المدارس الابتدائية مع انتشار ظاهرة التسول لصالح بعض العصابات المنظمة، والاستغلال الجنسي، والجرائم الأخلاقية، كما أن السكوت على هذه الظواهر في المجتمع سيؤدي حتما على المدى البعيد الى تفاقم الانحراف الاخلاقي وازدياد نسبة الجريمة وتصعد المجتمع ككل.



**ثالثا :** التركيز على تكثيف الوعي الديني والاجتماعي لدى المواطن بقصد الحفاظ على كيان الأسرة و تحسيسه بحجم الامانة والمسؤولية الملقاة على عاتقه والتنبيه لخطورة التخلي عن الأطفال تحت أي ظرف من الظروف مادية كانت أو غيرها من الأسباب التي تدفع بالأسرة إلى ترك أولادهم للشوارع دون رعاية، وهنا لا بد من تدخل الدولة في الإحاطة بهم ومشاركة الاولياء فى العناية بالأطفال بتقديم المساعدات المادية والمعنوية والتكثيف من دور المرشد الاجتماعي المختص وليس المعين بحيث لا بد أن يكون المرشد الاجتماعي بدوره ذا كفاءة عالية و لا يشكو هو أيضا من مشاكل مهما كان نوعها حتى يتمكن من أداء واجبه في أحسن الظروف.

**رابعا :** معاقبة الاولياء الذين ثبت تقصيرهم فى التربية و أجزموا فى حق أبنائهم بأن تركوهم دون رقابة متخلين عن واجبهم المقدس فى حفظ الامانة التى وهبهم اياها الله بحسن تربيتهم ورعايتهم ومراقبتهم وبالتالي كل طفل ثبت

تواجده بالشوارع سوى كان يتسول أو يعمل أو يسرق فالعقاب يكون للمسئول عنه عسى أن نتمكن من الحد من انتشار هذه الظواهر السلبية.

**خامسا :** العمل على تحسين مستوى المؤسسات التى ترعى الاطفال حتى تحقق هدفها فى الرعاية والتربية والتأديب والإصلاح.

**سادسا :** تطوير أداء المراكز الاجتماعية والأمنية المعنية بهذه المشاكل والعمل على تدريب العاملين والأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين، ولم لا ارسالهم الى البلدان المتقدمة لاكتساب الخبرة حتى يتمرسوا على التعامل مع ظاهرة أطفال الشوارع بشكل علمي وإنساني .

**سابعا :** العمل على تكثيف تكوين جمعيات الخدمات الاجتماعية لاستقطاب أطفال الشوارع والعمل على إدماجهم في القطاع المنتج مع إخضاع تلك المؤسسات للرقابة كما يجب إحداث صناديق اجتماعية مخصصة لرعايتهم بالتعاون مع المجموعة الوطنية ومساعدة الدولة.

**ثامنا :** تشجيع الدولة للمؤسسات بجميع أنواعها وإلزامها بتشغيل المعاقين حسب الاحتياجات حتى لا يقع تهميشهم خاصة وأن من بين هذه الفئة من له أطفال وليس لهم عائل سواه وبالتالي لا بد أن تتدخل الدولة بشكل جدى في ادماجهم فى العمل وإلا سوف لن تقبلهم أي مؤسسة نتيجة الإعاقة.

#### **- المرأة في المجتمع التونسي**

بالنسبة للمرأة فى المجتمع التونسي وحسب نظر "حزب الرفاه التونسي"، هي الضحية الوحيدة لأن أصحاب المصالح الذاتية استعملوها كطعم وذلك بأن أوهموها أن لها حقوق إلا ان الغاية من ذلك كله هو ربحا لصوتها فى الانتخابات ليس إلا ولم ينظروا لها قط بأنها الأم والأخت والبنات فأفقدوها دورها الريادي فى المجتمع وكما قال أحمد شوقي " الام مدرسة ان أعدتها أعدت شعبا طيب الأعراف ". وهذا الدور يتمثل فى مساهمتها فى بناء الأسرة وتكوين الناشئة التي يمكن لتونس الغد التعويل عليها إلا أن المادة طغت عليها فأضحت عارضة عن البقاء بالمنزل وأصبحت تقضى كامل اليوم خارجا مما جعل العلاقة بينها وبين زوجها وأطفالها علاقة فاترة فالزوج

أصبح لا يفقد زوجته والعكس صحيح والأطفال يقضون كامل النهار خارج المنزل والعائلة لا تلتقي إلا مساء على مدار الاسبوع وكل واحد يعود في حالة تعب شديد بحيث لا يستمتع أحد إلى الأبناء ولا معرفة مشاكلهم أو مراقبتهم بالمدارس وهكذا تنشئت الأسرة ليكبر الطفل دون أن يراقبه أو يحذره أو يرشده أحد من والديه لينتهي به المطاف إلى التطاول عليهما اذا لم يقع توفير طلباته الشخصية ثم يندمج في ميدان التدخين ثم الخمر ثم المخدرات لينتهي به المطاف في غياهب السجون، فهل هذه هي الحياة التي تطمح كل امرأة أن تعيشها بعد الزواج ؟ وكذلك البنت فتجدها قد كبرت دون أن اهتمام أو مراقبة لا من الأم ولا من الأب فتنساق وتقع في المحذور وهو ما تجنيه العائلة التونسية من جراء اللهث وراء المادة وأصبحت معظم العائلات تعيش الإغتراب الديني و شيئاً فشيئاً يتغير سلوك المرأة ليصبح سلوكاً عدوانياً تجاه زوجها خاصة. وحسب رأي الحزب فإن السياسة التي كان يتبعها النظام البائد هو ضرب المنظومة الاخلاقية وتعاليم الإسلام السمحة فأحدث فصول قانونية بمجلة الأحوال الشخصية مهدت الطريق لتفكك الأسرة التونسية وتقويض كيانها وعلى هذا الأساس سيعمل حزبنا على

تغيير بعض فصول مجلة الأحوال الشخصية و تنقيح بعضها لأنها تحلل حراما وتحرم حلالا كالتبني وأثقلت كاهل الرجل بما لا يتحمل كما أنها لا تتماشى مع مجتمع دينه الاسلام فارتأينا التالي :

1- الغاء القانون الذى ينظم و يجيز التبني بداية من الفصل 8 الى الفصل 16 من مجلة الاحوال الشخصية والحزب سوف يعمل على الغاء قانون التبني فقط لأنه محرم شرعا ولا يمكن مناقشته أو الجدل فيه.

2- سيعمل حزبنا على اضعاف الطمأنينة في الأسرة وذلك بحماية الرجل من القانون الذي يزج به داخل السجن بمجرد تشكي الزوجة بزوجها في خصوص نشر قضية في إهمال عيال. فكم من زوج دخل السجن ظلما والحال أنه ينفق على زوجته ولا علم له أن حكم النفقة ما زال سارى المفعول وبمجرد نشوب خصام بينهما تسارع في تقديم شكاية لوكيل الجمهورية ودون أن يقع اتخاذ التدابير اللازمة لمعرفة إن كان الزوج طيلة هذه السنين ينفق على الزوجة أم لا، فيتم الحكم عليه ويدخل السجن لأنه لم يقم بدفع النفقة التي كانت قد تخلدت بزمته عن كامل المدة، وهناك من الزوجات من تساوم زوجها بين التنازل على عقاره لفائدتها أو ادخاله السجن خاصة إذا كان المبلغ كبيرا، والأمثلة كثيرة وكثيرة جدا والسؤال المطروح هنا هل هذه هي الأسرة التونسية التي نعول عليها لبناء مستقبل تونس الغد وما هو موقف وحال الأبناء من هذه الظاهرة ومدى تأثيرها النفسي عليهم.

وبالتالي سيعمل حزبنا على حماية الزوج وفي نفس الوقت حماية الزوجة وذلك باتخاذ التدابير التالية :

أولا : هناك شريحة من الرجال لا يهتمون بالأسرة ولا يسألون عن أطفالهم أو مراقبتهم والقيام بواجبهم في تحمل مسؤوليتهم، وإذا ثبت اهمالهم فلا بد من تسليط العقاب وردعهم بالطرق القانونية لأنهم أجزموا في حق الأسرة أولا وفي حق المجتمع ككل كما سيساهمون في تفكيك الأسرة وتشريد الأبناء ودفع الزوجة إلى الخروج إلى الشارع لتوفير لقمة العيش لأبنائها وشيئا فشيئا تصبح هذه العائلة مشتتة.

ثانيا : هناك شريحة من النساء لا بد أن تعاقب أيضا اذا ثبت تورطها في تقديم شكاية القصد منها التنكيل بالزوج ليس إلا باعتبار وأن هناك رجالا صدرت ضدهم أحكام بالنفقة من طرف المحاكم ثم عادت الحياة الاسرية الى طبيعتها وعاد الزوج يكد و يشتغل وينفق على زوجته وأبنائه ويبقى على هذا النحو لمدة زمنية وبمجرد وقوع

خصام تافه بينها وبين زوجها تسارع الزوجة نكايه في زوجها وتقوم ضده بتنفيذ ذلك الحكم الصادر منذ سنين والتشكى به من أجل ارتكابه جريمة اهمال العيال ويعجز الزوج عن الدفع ويدخل السجن ويبقى دائما تحت رحمتها فتحل النقمة والعداوة بين الازواج محل التفاهم والسعادة وعليه لا بد من **اتخاذ التدابير اللازمة وسن قوانين جديدة تحمي الأسرة.**

- 1- على اثر تقديم الزوجة لشكاية في اهمال عيال يتم ارسال مرشدا اجتماعيا ذا كفاءة وخبرة ونزاهة لمعرفة ان كان الزوج متواجدا مع زوجته طيلة هذه الفترة وان كان ينفق عليها أم لا بعد التحرى من الجيران وتقديم الادلة وإعداد تقرير مفصل في أقرب وقت وتقديمه للنيابة التي تتخذ في شأنه ما تراه سوى بالإدانة أو البراءة.
- 2- يقوم الزوج منفردا بإسقاط ذلك الحكم ليصبح في طور المعدوم وتستجيب المحكمة لذلك من خلال تقديم حكم المحكمة و تقرير المرشد الاجتماعي.

3- التدخل السريع للدولة عبر وضع آليات تحمي الاطفال وتقف الى جانب الرجل في مساعدته على الانفاق على عائلته ان كان معسرا كإحداث الصناديق الاجتماعية المدعومة من المؤسسات الاقتصادية والزكاة ومشاركة كافة أفراد المجتمع قصد مساعدة الفئات المعوزة، مثل المرأة الريفية والمطلقات وبالتالي نساهم في حفظ كيان الأسرة وبعث الطمأنينة في نفس الزوجة ورعاية الطفولة.

**4- الدعوة للقيام باستفتاء حول مدى امكانية السماح للرجل بالتزوج بامرأة ثانية** فعلاوة على أن المولى عز وجل أعطى للرجل هذا الحق الشرعي إلا أنه وتطبيقا للديمقراطية التي ينادي بها الشعب التونسي بجميع أطيافه وإنتمااته الحزبية والتزامنا بها فإننا نرى أنه من الضروري أن نستفتي الشعب التونسي حول القرارات المهمة التي يرتضيها الشعب لنفسه لا أن تقف أقلية لها أبعاد سياسية وإنتماءات حزبية أو لها املاءات خارجية أو مصالح انتخابية تفرض على التونسي المسلم أن يسير في النهج الذي تريد فنحن نسعى الى ترسيخ مناخ ديمقراطي يرتضيه الجميع ونريد تغليب رأى الأغلبية وليس العكس، كما أن إيجابيات التزوج بثانية أكثر من سلبياته باعتبار و أن هناك حالات اجتماعية لا بد من أخذها بعين الاعتبار كالزوج الذي مرضت زوجته وأصبحت عاجزة عن القيام بشؤونه أو المرأة التي لم تتجب أبناء وارتفاع نسبة العنوسة بمجتمعنا وتفشى ظاهرة الزواج العرفي ... إلخ أو ليس من الأجدر أن تبق الزوجة الأولى تحت حماية ورعاية زوجها خاصة المرأة اليتيمة والتي لا عائل لها فمن سيكفلها إذا طلقها زوجها وتزوج بأخرى أليس الشارع هو الذي سيتلقفها وتجد نفسها في مسار خاطئ أجبرت قسرا على السير فيه ولو بلقمة العيش، فهناك كثير من النساء فى المجتمع يتخبطن في هذه المشاكل الاجتماعية التي ستزول بفتح الباب للتزوج بثانية.

#### - في خصوص الشباب

الشباب هو فئة من بين فئات الشعب التونسي التي ساهم النظام البائد فى تهميشها خاصة شباب المناطق الداخلية وشباب الارياف فلم يستمع لصوتهم أحد ولم يستجب لحاجياتهم أحد واستحوذ الذين باركوا أعمال النظام البائد على المناصب السياسية الى غاية وصولهم الى أرذل العمر دون تركهم لمناصبهم ودون أن يشركوا الشباب حتى

يتمكن من أخذ المشعل ومواصلة الدرب باعتبار أن الشباب هو حاضر تونس ومستقبلها، وبالتالي لا بد أن يتمتع بالحق في حرية التعبير عن آرائه، وحقه في التعليم والعمل وحق ممارسة النشاط السياسي، ونجاح تونس ونهضتها لا تتقدم إلا بتشريك الشباب في جميع الميادين وإسناد المسؤوليات اليه وخلق جيل من الشباب محب للوطن وعلى الدولة المساهمة بشكل جدي وفعال في معالجة الأزمات الاجتماعية والاقتصادية والفكرية التي يُعاني منها الشباب مثل مشاكل التعليم والبطالة وتأخر سنّ الزواج و العُنوسة والعمل على توفير المناخ المناسب للشباب لخفض الرُغبة التي أصبحت تتزايد يوماً بعد يوم في الهجرة غير الشرعية وبالتالي فان الطاقة البشرية من الشباب تسير نحو الاسوء وإذا لم تقم الدولة بشكل سريع وفعال بحل مشكل البطالة وترغيب الشباب بالعيش في وطنهم وفتح آفاق جديدة و بعث المشاريع وإحداث دور الشباب والترفيه بالأرياف والمناطق الداخلية فان مستقبل تونس سوف يكون على المحك خاصة وأن شباب تونس الذين في عمر الزهور يموتون في عرض البحر نتيجة الهجرة غير الشرعية بقصد البحث عن عمل والعيش الكريم.

#### رابعاً: في المجال الثقافي والتربوي

##### - مجال التعليم

لقد عانى البرنامج التعليمي في تونس هو أيضا من التهميش والإقصاء في عهد النظام البائد ليتقهقر التعليم في تونس بعدما كان مثالا يحتذى به وطلاب العلم يأتون الى تونس لطلبه إلا أن ما يسمى بإصلاح التعليم في تونس هو في الواقع فساد التعليم وضرب المنظومة التعليمية ككل تحت غطاء الاصلاح فتراجعت النتائج وانجر عنها في المقابل تعليم هش لا يرتقي الى المستوى الذي كان عليه من قبل، فالصرح الذي بناه نظام الرئيس بورقيبة رحمه الله في مجال التعليم تم هدمه من أسسه ليخلق جيلا ابتعد عن التعليم ليهتم بسلوكات زائفة ثم تمرد التلميذ والطالب على المربي وأصبح هذا الاخير مهمشا بعدما كان المربي داخل المدرسة و الاب خارج المنزل ويشترك الابوين في التربية وجد نفسه بين عشية وضحاها لا يسلم من اعتداءات لفضية ومادية من تلميذه ومما يزيد الطين بله ظاهرة التشكى بالمربين لدى المحاكم اذا ما حاول أحدهم ردع التلميذ على تجاوزه لحدوده ليصبح المربي في قفص الاتهام أمام المحكمة يعاقب من أجل الاعتداء بالعنف والحال وأن المربي كان يحظى بالتقدير والاحترام من الجميع وكان مهابا وكان في نهاية المطاف يخرج لنا رجالا تتباهى بهم تونس عالميا.

والآن أصبح المربي غير قادر على تأدية واجبه وأجبره النظام البائد على ترك رسالته النبيلة ليدخل الى القسم ويفرغ ما عنده من معلومات دون الاهتمام بمن فهم الدرس أو لم يفهم ودون أن يسأل تلميذ عن عزوفه عن الحضور بالقسم ودون أن يهتم بمن غاب أو من حضر أو من درس أو لم يدرس فأنجر عنه غرور التلميذ وإحساسه بالتفوق على المربين فتمرد ليدخن داخل المدرسة وشيئا فشيئا دخلت المخدرات الى الاقسام وليس على المربي التدخل في شؤون التلميذ هذا هو اصلاح التعليم في تونس؟

وحزب الرفاه التونسي يرى أن إصلاح التعليم هو أساس التغيير المنشود ولن يتم إلا بـ:

1- إرجاع هيبة المربي ووضعه في المكانة التي كان عليها أو يزيد وسن القوانين التي تحميه.

- 2- تشريك المربين في تصورات الاصلاح التربوي بوضع برامج تعليمية نموذجية لجميع المراحل توجه وتعلم التلميذ في المنزل وكأنه في المدرسة وعلى الأسرة متابعة التلميذ بمشاركة المربي وتكوينه و رسكلته.
- 3- مراجعة نظام الأجور والرواتب الخاص بالمربين بما يتناسب مع القدرة الشرائية وبما يغنيهم عن اللجوء للدروس الخصوصية حتى يتمكنوا من القيام بعملهم في ظروف حسنة.
- 4- تغيير البرامج التعليمية لدى أطفال المدارس حتى نحد من الكم الهائل من الكتب التي لا يقدرون على حملها كامل النهار وعلى مدار الاسبوع ولا حتى استيعابها وهي سياسة النظام البائد حتى يتم بيع أكثر عدد ممكن من الكتب والكراسات وحتى يجعل رب العائلة دائم التفكير مشغول البال بالعائلة ومصاريفها ولا يجد الوقت للاهتمام بالسياسة ولا بما يتم نهبه لثروات البلاد.
- 5- العمل على الحد من انتشار الدروس الخصوصية ومنعها و تفعيل القانون الذي يخالف هذا المنع ففي الفترة الاخيرة أصبحت الدروس الخصوصية الشغل الشاغل لكثير من المربين همهم الوحيد جمع المال ولو على حساب العائلة الفقيرة والتي هي في حاجة ماسة للأموال مما أهدر دخل الأسرة التونسية من ناحية ومن ناحية أخرى انتجت مستوى تعليما هشاً بحيث أن التلميذ الذي يتلقى دروس خصوصية تكون أعداده ومعدلاته في تلك المادة مرتفعة ومن لا يقدر على دفع ثمن الدروس الخصوصية تكون أعداده أقل من المعدل حتى يقع حثه على التدارك من خلال الدروس الخصوصية وهكذا تدهور المستوى التعليمي ليصبح متناقضا مع ديمقراطية التعليم.
- 6- اعادة النظر في ترغيب التلاميذ والطلبة لدراسة التربية الاسلامية وجعلها من المواد الاساسية ضارب أربعة حتى لا يهملها الطالب وفي اعتقادنا أن التلاميذ والطلبة عندما يدرسون هذه المادة فإننا نعرفهم بدينهم وقيمهم السمحة و الأخلاق التي حث عليها الدين علنا نحاول أن نعاود بناء ما قام بتخريبه النظام البائد العميل.
- 7- الحد من ظاهرة المتاجرة بالشهادات العلمية، فالدولة لا بد أن تكون متواجدة وعينها ساهرة ولا يجب عليها أن تتغافل عن حقائق ملموسة و سن قوانين رادعة تعاقب كل من ثبت تورطه في منح شهادة أو اسناد أعداد لمن لا يستحقها وتسلم مقابل ذلك هدايا مادية أو غير ذلك من الاشياء المخلة بالحياء وهنا و زيادة على العقاب لابد أن يقع شطبه نهائيا من التعليم.
- 8- العمل على رفع الكفاءة المهنية للمربي وذلك من خلال تكوينه بإحداث دورات تدريبية يشارك فيها المربون من الجيل القديم والجديد حتى يتم اتباع طريقة تساهم في تربية ناشئة يعول عليها غدا.
- 9- تطوير منظومة البحث العلمي في كافة مجالات المعرفة والارتقاء بها إلى المساهمة في إنتاج المعرفة العلمية العالمية، و تساهم في تطوير البلاد.
- 10- استقطاب الادمغة التونسية المهاجرة وذلك قصد الاستفادة منها ومن تجاربها لدفع عجلة تطوير البحث العلمي والمساهمة في النهوض بالاقتصاد الوطني.
- 11- إقامة نظام تربوي وسياسات تعليمية تتماشى والعولمة الحديثة والارتقاء بأداء المدرسة التونسية إلى أعلى الدرجات بما يعيد للمعرفة اعتبارها وللشهادات العلمية قيمتها وبلوغ أعلى درجات الإبداع والإسهام في الاستجابة الوظيفية الكاملة لاحتياجات البلاد التنموية والاجتماعية.

12- حث الجمعيات و رجال الاعمال على المساهمة في بناء المدارس بالمناطق الريفية و مساهمة الجميع في تجهيزها بالتجهيزات الضرورية حتى نخفف العبء على الدولة.

### المجال الثقافي :

كان النظام البائد شبيهه بالاخطبوط الذي مد أصابعه في كافة المجالات واستقطب جميع الشرائح بما فيهم رجالات الثقافة والمفكرين وأغواهم بالمال والمناصب حتى انحرف بالمنظومة الثقافية في بلادنا لتهمش وتسير القهقرة بعدما كانت مضرب أمثال فضرب الثقافة الدينية بإغلاقه جامع الزيتونة المعمور والذي كان منارة العلم وقبلة الطلاب من كافة أصقاع العالم وضرب المبدعين بأن شلهم عن النشاط والمسرحيين بأن كبل لهم أفواههم وحرقتهم في التعبير وإيصال المعلومة وكل ما يعتمل داخل المواطن التونسي سواء بطريقة فكاهية أو درامية ولجم الشعراء عن التعبير والابداع... الخ بحيث لم يبق إلا ما يرتضيه ذلك النظام الفاسد.

وطالما أن تونس كانت رائدة في مجال الثقافة وقبلة الزوار وطالما أن المجال الثقافي جزء لا يتجزأ من الشعب التونسي ويحيا بالثقافة بجميع مجالاتها وفروعها بدون استثناء أو اقصاء لأي ابداع يكون مطلوبا ولو من فئة صغيرة فلا بد أن يجد في ربوع تونس التشجيع والإحاطة بالرعاية والاهتمام والدعم حتى توصل مسيرتها نحو الافضل وحتى يشعر المواطن التونسي أنه حر ويستطيع التعبير والعمل كل حسب موقعه بكل حرية شريطة أن لا يمس هذا العمل بحقوق الآخرين وحريتهم وأعراضهم وإيماننا منا أن للحرية حدودا. وهنا فان حزب الرفاه التونسي يرى أنه بات من الضروري :

1- دعم مقومات الهوية الوطنية وفي مقدمتها الهوية العربية والإسلامية باعتبارها أهم الثوابت المشتركة بين التونسيين، والانفتاح على المكتسبات الإنسانية والتطوير المستمر للذات بعيدا عن أي رؤية منغلقة لهوية جامدة وتبني القيم الضامنة لحقوق الانسان والحفاظة لكرامته.

2- الربط مع من سبقونا في مسيرة الإصلاح ودعم مكتسبات المجتمع التونسي والعمل على تطويرها، والتطلع إلى التعبير عن طموحات الأجيال الجديدة ومشاغلم.

3- تطوير الحياة الثقافية حتى تساهم في الارتقاء بالوعي الحضاري والقيمي والمدني والمساهمة في تهذيب الذوق الفردي والعام ومجالا رحبا للإبداع الفكري والأدبي والفني بجميع أشكاله ضمن رؤية تعددية تفاعلية.

4- ترسيخ ثقافة التسامح والحوار والقبول بالاختلاف والتعدد مع التأكيد على وجوب الحفاظ على سلامة العلاقة بين جميع الاطياف الدينية في تونس بجميع مكوناتها في كنف من الحرية.

5- دعم العمل الفني و المسرحي وفتح المجال أمام الطاقات الشبابية والعمل على تكوينهم وتشجيع المبدعين والمخرجين السينمائيين وأعمالهم الهادفة لتوعية المواطن التونسي.

### رابعا : مجال الصّحة

إذا لم يكن المواطن التونسي سليم العقل والجسد لا يمكن له أن يكون قوي البنية ليصنع الحضارة و يبني تونس الغد و بالتالي لا بد أن نولي اهتماما بالمنظومة الصحية حتى نضمن السلامة الجسدية للمواطن حتى نعول عليه في بناء اقتصاد تونس و منظومة الرعاية الطبية في تونس هي أيضا عانت من التهميش وسوء التخطيط وانعدام

الإدارة الرشيدة والعمل على " تقزيم " الكفاءات الطبية الفاعلة وجعلها في الصفوف الخلفية وتقديم كفاءات ضعيفة مساندة للنظام البائد وهذا له انعكاس على صحة المواطن ومستقبل تونس الصحى ومستقبل الإطار الطبي ككل، زد على ذلك ضعف الاعتمادات المالية فالكل يدرك سوء المعاملات داخل المستشفيات وعدم نجاعة الخدمات الصحية والنقص فى التجهيزات وانعدام النظافة بأرضية المستشفيات والأسرة والأغطية... الخ بالإضافة الى ذلك عدم تفكير الدولة فى تركيز مستشفيات بالمناطق الداخلية ف نجد مثلا مستشفيات المدن الكبرى تعاني من الاكتظاظ الشديد بشكل يومي حتى أن موعد العمليات يكون بعد سنة تقريبا حتى يحين الدور وهذا راجع لقلة المستشفيات بالمناطق الداخلية والتي تفتقر مستشفياتها للتجهيزات والإطار الطبي والشبه الطبي و يتم ارسالهم لمستشفيات الولايات المجاورة للعلاج وكم من حالات عديدة توفيت بالطريق أثناء نقلها مستشفى الى المستشفى لبعده المسافة، وهنا يأتي دور الدولة فى وضع خطة للرعاية الصحية فى جميع الولايات بدون استثناء حتى نخفف العبء على هذه المستشفيات وهذه الخطة لا تتغير بتغير الأشخاص بحيث يكون المسؤول الاول عن المنظومة الصحية من ذوى الكفاءة والاختصاص وكذلك القيام بدراسة حول انشاء المستشفيات بالولايات وأن يكون عدد الاسرة مدروس على حسب عدد سكان تلك الولاية وتدريب الكوادر الطبية فى جميع الاختصاصات لا سيما فيما يخص أكثر الامراض انتشارا فى تونس، وكذلك زيادة العمل على صناعة الدواء فى تونس وتكثيف المراقبة على المصحات الخاصة والعمل على الحد من التجاوزات واستغلال المواطن وبالتالي وجب على الدولة أن تضع خطة و لو طويلة المدى لتحسين و زيادة المستشفيات بكافة المدن التي تشهد اكتظاظا سكانيا وتركيز أكثر عدد ممكن من المستوصفات المتطورة داخل الارياف والقرى التي يبعد عنها المستشفى على أن تكون فاتحة أبوابها ليلا نهارا على مدى كامل الاسبوع وذلك للحد من نسبة الوفيات والإعاقات خاصة فى صفوف اطفال الارياف والقرى التي تأتيهم الحمى فجأة بالليل ولا يجدون من ينجدهم لبعده المستشفى وعدم وجود مستوصف.

- العمل على تحسين العناية بجودة الخدمات الصحية المقدمة للمواطن داخل المستشفيات وزيادة تطوير خدمات أقسام الاستعجالي بالمستشفيات وتزويدها بالأجهزة الحديثة وسيارات الإسعاف مع تخصيص بعض الطائرات المروحية للحالات الخاصة لا سيما أثناء حوادث المرور بالأماكن البعيدة وكذلك زيادة الإطار الطبي وعدم التعويل بهذه الاقسام على الاطباء المبتدئين لوصول فى غالب الاحيان حالات مرضية تتطلب أطباء ذوى خبرة تستعصي على الاطباء المبتدئين وكم من مريض لقي حتفه بقسم الاستعجالي من جراء خطأ طبي أو من جراء تأخر الطبيب فى اسعافه وزيادة منا فى الحرص لا بد من اتخاذ التدابير اللازمة في هذا الخصوص وفرض مراقبة دورية فجنبة تعاقب الطبيب الذى ثبت تقاعسه عن القيام بواجبه وكذلك الممرض الذي تم ضبطه نائما لا بد من عزله تماما لإهماله المسؤولية الملقاة على عاتقه وضربه عرض الحائط للرسالة النبيلة الى كلف بها خاصة وأن حياة المرضى معلقة على سهر الطبيب أو الممرض لحماية حياة ذاك المريض الذى ربما تنتهى حياته نتيجة الإهمال أو النوم وهنا لا بد على الدولة أن تكون صارمة فى تطبيق القانون والزج بالمتهاونين والمتعمدين الإهمال داخل السجن.

- علاج الإدمان ومكافحة المخدرات

لقد زادت نسبة المدمنين على المخدرات داخل المجتمع التونسي بصورة ملفتة للانتباه رغم العقوبات المقررة لها إلا أن ذلك لم يجد نفعا حتى أن الاطفال أصبحوا هم أيضا يتعاطون هذه السموم وبالتالي لا بد من اتخاذ التدابير العاجلة والسريعة للحد من انتشار هذه الآفة التي سوف تفتك بالمجتمع التونسي.

وحسب رأي الحزب فان علاج هذا المشكل يتطلب :

- تشديد المراقبة على الحدود البرية والمطارات وتشجيع عون الديوانة الذي يقوم بالقبض على المجرمين مهربي هذه السموم وإعطائه حوافز مالية هامة أو تشجيعه بترقيته الى رتبة أعلى.
- تشديد العقاب على كل من يثبت تورطه في تعاونه أو مشاركته أو تهاونه في التفتيش الدقيق والمساهمة في ادخال هذه السموم الى البلاد التونسية.
- العمل على سن قانون يقضى بالعقاب مدى الحياة كل من يضبط تورطه في ادخال المخدرات أو المتاجرة فيها داخل التراب التونسي حتى نضمن الردع.
- تكثيف الحملات التوعوية الوطنية يشارك فيها رجال الدين وعلماء الاجتماع والطب ورجال القانون لعلاج مشكلة الإدمان على المخدرات.
- تكثيف حصص التوعية من طرف المربين داخل المدارس والمعاهد واستدعاء الاخصائيين النفسيين والأطباء ولو مرة في الشهر قصد ابراز مخاطر المخدرات مدعما بالصوت والصورة.
- الاهتمام بتوعية الأسرة ومشاركتها كي تقوم بالدور الأساسي في عملية التنشئة الاجتماعية والتي تعتمد أساسا على تنشئة الفرد على العادات والتقاليد والأسس الدينية.
- مزيد الاهتمام وتدعيم مراكز علاج الإدمان ودعمها مادياً لتكون في متناول المحتاجين إليها، ومتابعة من تم علاجهم.

#### خامسا : المجال البيئي

من أهم الانطباعات التي تبقى لدى كل زائر لمدينة أو قرية هي النظافة. فالمواطن عندما يعيش في مناخ نظيف يشعر براحة نفسية كبيرة وهو ما سوف نسعى الى تحقيقه بتظافر الجهود فلا بد من المحافظة على التوازن البيئي الذي خلقه الله في الأرض، فهو صمام أمان يتعايش فيه الإنسان مع بيئته، بصورة صحية سليمة، وأن أي إفساد في الأرض يعود وباله بلا شك على الإنسان وصحته فحزب الرفاه التونسي يرى أن تلوث البيئة في تونس هو مشكلة مترامية الأطراف، منشأها الاساسي غياب الوازع الديني الذي جعل المسؤولين والمواطنين على حد سواء يشاركون في تلويث البيئة كل حسب موقعه، فليس هناك فرق بين مواطن يقوم بإلقاء القاذورات في الشارع وبين مصانع تقوم بإلقاء النفايات الكيميائية في البحار أو بين شركة تتقاعس عن رفع القمامة من الأحياء.

\* ضرورة تفعيل قوانين منع التلوث والتصدي بحزم للمستهترين والمتلاعبين بصحة التونسيين كنقل المصانع التي تنبعث منها مواد سامة وروائح كريهة تكدر راحة المواطن وتتسبب في أمراض بعيدا عن مناطق العمران.

\* تفعيل جميع القوانين التي صدرت لحماية البيئة من كل تلوث.

\* حماية الشواطئ من التلوث وتشديد المراقبة على السواحل التونسية لمنع السفن من إلقاء مخلفاتها في مياه البحر.



\* زيادة المساحات الخضراء حتى تضيء على المدن أكثر جمالية والعمل على انشاء الملاعب داخل وحول المدن خاصة فى المنطق الداخلية.

\* العمل بقوة على مواجهة التصحر باستصلاح الأراضى.

سادسا : البرنامج الأمنى

إيماننا منا بان المنظومة الامنية فى تونس تكتسى اهمية كبيرة وبدون امن لا يمكن العيش وبالأمن تستقر البلاد وتنهض بحيث لا يمكنها ان تسير بصورة طبيعية وان تكون صورتها ناصعة خارجيا إلا من خلال وجود منظومة امنية قوية تحمي مصالح الافراد وممتلكاتهم وأرواحهم والوطن ككل و ذلك بتغيير المنظومة الامنية والعقلية التي اكتسبها رجل الامن فى العهد البائد والتي كانت تهتم بحماية ورعاية مصالح طبقة معينة على حساب بقية الشعب . كما أن الاحداث التي مرت بها البلاد خلال الثورة زادتنا يقينا بأن البلاد بدون أمن لا يمكنها أن تتقدم أو تنهض أو تستقر بحيث لا يمكن للمدارس أن تفتح أبوابها و لا المستشفيات استقبال المرضى ولا رجال الاعمال ممارسة نشاطهم ولا حتى قدوم المستثمرين لبلادنا والمساهمة فى بناء اقتصاد البلاد وهذا قطعاً لن يتم إلا فى وجود جهاز أمنى قوى.

ولذلك فإننا نرى أنه لا بد من اتباع ما يلي :

1- إعادة النظر فى المنهج الذي كان متبعاً قديماً بالمؤسسة الامنية وإعادة صياغته وتوجيهه توجيهاً صحيحاً وذلك بتأهيل رجل الامن مهنياً وفكرياً حتى يتسنى له تطوير ادائه نحو الافضل ليصل فى النهاية الى ايمانه بعدم المساس بأمن الافراد وحررياتهم.

2- العمل على منح عون الامن راتباً شهرياً محترماً يضمن له العيش الكريم حتى يتسنى له العمل بكل أريحية وحتى يتمكن من اداء واجبه على النحو الافضل وحتى لا يقع شراء ذمته من خلال دفع الرشاوي.

3- العمل على مساعدة اعوان الامن فى منحهم قروضاً ميسرة لاقتناء مساكن تليق بهم ومحاولة تعويضهم عن الاضطهاد والمعانات والحرمان والقهر وقلة ذات اليد والذل الذي كان يعانیه عون الامن فى ظل النظام السابق ورغم ذلك فقد كان صامداً، صبوراً قانعا براتب زهيد لا يمكن له ان يفي بأبسط الحاجيات.

4- تحييد رجل الامن من التجاذبات السياسية والعمل على تركيز أمن جمهوري فى خدمة الشعب.

5- محاولة الحد من الجريمة خاصة الجرائم الكبرى كالمخدرات والإدمان والإرهاب والعمل على علاجها بصورة حضارية تتضافر فيها جهود اهل الاختصاص من علماء نفس ورجال دين وقانون وسياسة وخبراء امنيين حتى تتمكن من النجاح فى تقليص نسبة الجريمة فى تونس وذلك بالبحث فى أسبابها ونخص بالذكر البطالة والفقر وضعف الوازع الدينى وهذه من بين الاسباب التي تدفع الفرد لارتكاب الجريمة.

6- الاهتمام بمعالجة الحد من حوادث الطرقات و التي اصبحت تمثل مشكلاً كبيراً تعاني منه تونس والتي تسجل كل سنة ارقاما مخيفة فى عدد ضحاياها وهنا لا بد من الوقوف وقفة حازمة تتضافر من خلالها الجهود للحد منها كتحسين شبكة الطرقات.

7- العمل على إعادة النظر في كل ما يخص السجون وتطويرها بما يناسب حقوق وكرامة السجنين من بينها فصل السجناء عن بعضهم البعض بحسب خطورة الجريمة.

8- العمل على إعادة تأهيل السجنين أخلاقياً ونفسياً ودينياً حتى نضمن عدم عودته لارتكاب الجريمة.

9- العمل على احداث قانون يسمح للسجين أو السجينة بمقابلة قرينه داخل غرفة مخصصة ومجهزة والبقاء معا على انفراد بحيث يسمح له بالاتصال الجنسي مع قرينه كل خمسة عشر يوماً وذلك حتى نحافظ على أخلاق السجنين والحد من الاعتداءات الجنسية داخل السجن سوى سجن الرجال أو النساء.

- في خصوص أمن تونس الخارجي

- وجب العمل على إعادة النظر في دعم الجيش التونسي وتقويته مادياً ومعنوياً و تكثيف التدريب و البعثات إلى الخارج لتلقى التدريبات الحديثة والتعرف على آخر التطورات التكنولوجية في ميدان الاسلحة الحديثة والاستعانة بالخبرات التونسية المتواجدة بالخارج حتى يكون جيش تونس جاهزا وحاضرا ليتعامل مع كل الازمات سوى داخليا أو خارجيا ويكون درع تونس قويا و متماسكا.

- أن نزرع فيه عقيدة لا يحيد عنها بأن روحه موهوبة في سبيل الوطن وأن حب تونس بعد الله مقدس وهذه العقيدة وهذا الايمان لا بد أن يكون نابعا من أعماقه.

--في مجال السياسة الخارجية

العمل على تعزيز مكانة تونس في المحيط الإقليمي والعالمي وذلك بـ:

- دعم الخيار الوطني في العمل على تحقيق الاندماج المغربي والعربي والاسلامي، وتطوير علاقات تونس بما يمليه انتماؤها العربي الإسلامي، ومساندة القضية الفلسطينية.

- انفتاح تونس على أوروبا وباقي دول العالم بما يعزز حظوظ شراكة اقتصادية متوازنة تضمن السيادة الوطنية.

- الانخراط في حوار الحضارات والتقريب بين الشعوب واحترام الخصوصيات الثقافية ونبذ العنصرية ودعم السلم والاستقرار في العالم.

